

سُكَّان

العدد 52 | يوليو 2022

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء

- النتائج الأولية للمرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر.
- محددات الخصوبة في دولة قطر.
- مشاركة دولة قطر في اجتماعات الدورة (55) للجنة السكان والتنمية التابعة للأمم المتحدة حول «السكان والتنمية المستدامة» الفترة (25 - 29) أبريل 2022.





ppc.gov.qa 

ppc@psa.gov.qa @

(+974) 44958653 

(+974) 44838976 

1855، الدوحة - دولة قطر 

الناشر:

المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء، العدد 52

المشرف العام:

الدكتور صالح بن محمد النابت المري، رئيس اللجنة الدائمة للسكان، ورئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس التحرير

عبد الهادي صالح المري

المنسق العام:

الدكتور عبد الله محمد الحمادي

الترجمة والتدقيق اللغوي

محمد الشرقاوي و زياد محمد النعساني

التصميم والإخراج الفني

أسامة المناصير

اقرأ في هذا العدد

- النتائج الأولية للمرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر
- محددات الخصوبة في دولة قطر.
- مشاركة دولة قطر في اجتماعات الدورة الـ (55) للجنة السكان والتنمية التابعة للأمم المتحدة حول «السكان والتنمية المستدامة» الفترة (25 - 29) أبريل 2022.
- نشاطات المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان.
 - المشاركة في أعمال الدورة 55 للأمم المتحدة للسكان والتنمية.
 - اللجنة الدائمة للسكان تعقد اجتماعها الدوري الأول يوم 15 يونيو 2022 بعد إعادة تشكيلها.
 - تنظيم حصص تدريبية لطلبة جامعة قطر.
- دراسات وبحوث
 - الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، النمو السكاني العالمي والتنمية المستدامة، نيويورك، 2022
 - الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، السياسات السكانية العالمية 2021، السياسات المتعلقة بالخصوبة، 2022.
 - الأمم المتحدة (منظمة الإسكوا) - جاتحة كوفيد 19 في المنطقة العربية - بيروت 2022.
 - جهاز التخطيط والإحصاء - التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020.
 - جهاز التخطيط والإحصاء - النشرة السنوية لإحصاءات الأنشطة الاقتصادية 2020.
 - جهاز التخطيط والإحصاء - النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية- المواليد والوفيات 2020.
 - جهاز التخطيط والإحصاء - الزواج والطلاق في دولة قطر لعام 2020.

المشرف العام

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد الثاني والخمسين من مجلة «سكان» الذي يتضمن موضوعه الأول عرضاً تفصيلياً لبرنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) بعد مرور خمس سنوات على انطلاقه، والذي يأتي بعد التطورات السكانية المتسارعة التي شهدتها الدولة خلال تلك الفترة.



ومن أجل تقييم موضوعي لبرنامج عمل السياسة السكانية، ارتأت اللجنة الدائمة للسكان إعادة تطبيق الاستبيان ذاته الذي طبق في المرحلة الأولى (نوفمبر 2017 - أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، كأداة منهجية لمعرفة مدى التقدم الفعلي الحاصل في تحقيق كل هدف من الأهداف المعتمدة في هذا البرنامج.

ويوضح مقال هذا العدد المُعنون بـ «محددات الخصوبة في دولة قطر»، تفاصيل دراسة لمعهد الدوحة الدولي هدفت إلى تحديد العوامل التي تؤثر في انخفاض معدلات الخصوبة في المجتمع القطري، واقتراح السياسات وأفضل الممارسات والإجراءات المبنية على الأدلة العلمية بما يساهم في رفع المعدلات الحالية للخصوبة، أو الحد من تراجعها.

كما يستعرض هذا العدد مشاركة اللجنة الدائمة للسكان في أعمال الدورة 55 لبرنامج الأمم المتحدة للسكان والتنمية، والتي انعقدت بنيويورك خلال الفترة (25 - 29) أبريل 2022. وقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة العديد من القضايا الهامة، أتت في مقدمتها مناقشة البند الرئيسي الخاص بالدورة حول «السكان والتنمية المستدامة» ومتابعة الإجراءات، والمساهمة التي تم اتخاذها لتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

د. صالح بن محمد النابت

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

النتائج الأولية للمرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر



إعداد د. يوسف بريك
اللجنة الدائمة للسكان

الدائمة للسكان إعادة تطبيق الاستبيان ذاته الذي طبق في المرحلة الأولى (نوفمبر 2017 - أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية. كأداة منهجية لمعرفة مدى التقدم الفعلي الحاصل في تحقيق كل هدف من الأهداف المعتمدة في هذا البرنامج. وقد وفرت أداة التقييم المذكورة الشروط المنهجية اللازمة للمقارنة بين نتائج المرحلة الأولى مع نتائج المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. الأمر الذي شكل نقطة انطلاق لعملية التقييم الفعلية التي تم فيها استخدام الآلية المنهجية التي تتضمن سلباً لتوزيع الإجراءات من أجل معرفة مستوى التقدم في تحقق الأهداف المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية على النحو المبين في الجدول رقم (1). يشير الجدول رقم (1) إلى أن تقدماً ملحوظاً قد حصل في تحقيق الأهداف المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية الثانية. ويتمثل بما يلي:

- ♦ بلغ عدد الأهداف التي تحققت إلى حد كبير (12) هدفاً من أصل (18)، أي بنسبة 67% من مجموع الأهداف المعتمدة.
- ♦ بلغ عدد الأهداف التي تحققت إلى حد ما (4) أهداف من أصل (18)، أي بنسبة 22% من مجموع الأهداف المعتمدة.
- ♦ أما الأهداف التي لم تتحقق لسبب أو لآخر فقد كان عددها (2)، أي بنسبة 11% من مجموع الأهداف المعتمدة.

الملاح العامة للسياسة السكانية الثالثة (2027-2023) لدولة قطر

في أكتوبر 2022 تنتهي المدة المحددة لتطبيق برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، الأمر الذي بدأت معه عملية رسم الملاح العامة للسياسة السكانية الثالثة. مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات السكانية التالية:

- ♦ بدأ معدل النمو السكاني في قطر يميل إلى التراجع. حيث، وكما يبين الشكل رقم (1)، انخفض المعدل خلال السنوات الأخيرة من 10% عام 2015 إلى 1.2% عام 2020.

ويعود السبب الأساسي في انخفاض معدل النمو السنوي للسكان في قطر إلى تراجع أعداد العمالة الوافدة، الأمر الذي يتوافق مع أهداف السياسة السكانية الثانية لدولة قطر الداعية إلى الحد من اختلال التركيبة السكانية من خلال الحد من استقدام العمالة والتخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة.

- ♦ وارتباطاً بما سبق، يتوقع أن تبدأ التركيبة السكانية بالتعافي نسبياً خلال هذا العقد، وذلك لعدة أسباب، أهمها:
- ♦ بدأت دولة قطر في التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة من

استناداً إلى برنامج عمل المرحلة الخامسة والأخيرة (نوفمبر 2021 - أكتوبر 2022) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، والذي تم عرضه في العدد السابق (51) من مجلة «سكان»، تم تنفيذ مكونات هذا البرنامج المتمثلة بعملية جمع البيانات من جهة، وجلسات العصف الذهني من جهة ثانية، إضافة إلى استطلاع الرأي حول أهم القضايا السكانية التي تواجه المجتمع القطري.

فبدءاً من مطلع شهر يناير 2022 انطلقت عملية جمع البيانات التي شاركت فيها ست مجموعات عمل ضمت 49 عضواً، بما في ذلك رؤساء المجموعات، الذين يمثلون مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدولة. ورغم قصر المدة المقررة لجمع البيانات، تمكنت مجموعات العمل الست المذكورة من إنجاز المهام المنوطة بها، لما تميزت به هذه المرحلة من تعاون بين جميع الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية مع مجموعات العمل المكلفة بالمتابعة.

وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات في نهاية شهر فبراير 2022، قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بمراجعة وتدقيق البيانات التي تم جمعها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وبعد الانتهاء من مراجعة وتدقيق البيانات التي جمعتها مجموعات العمل، قام المكتب الفني للجنة بالتعامل مع نتائج جمع البيانات والاستفادة من مخرجاتها في عملية تقييم السياسة السكانية الثانية، كما سيتضح من الفقرة التالية.

تقييم السياسة السكانية الثانية (2022-2017) لدولة قطر



بعد مرور خمس سنوات على انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية الثانية، رأت اللجنة الدائمة للسكان ضرورة إجراء عملية تقييم تفصيلي لذلك البرنامج، لاسيما بعد التطورات السكانية المتسارعة التي شهدتها الدولة خلال تلك الفترة، فالسياسة السكانية ليست معطى ناجزاً، بل هي سيرة متواصلة تتغير أهدافها بتغير

الواقع السكاني للدولة، وتتجدد إجراءاتها مع كل تطور جديد. ومن أجل أن يكون التقييم موضوعياً، ارتأى المكتب الفني للجنة

الجدول (1): مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في كل محور

نتائج التقييم				عدد الإجراءات المعتمدة	عدد الأهداف المعتمدة		المحور
الأهداف			الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة				
مستوى التقدم في تحقيق الأهداف (بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة)							
لم يتحقق	تحقق إلى حد ما	تحقق إلى حد كبير					
(أقل من 50%)	(50-79%)	80% فأكثر					
	✓		59.7%	6	الهدف الأول	5	السكان والقوى العاملة
		✓	80%	5	الهدف الثاني		
		✓	92.8%	7	الهدف الثالث		
		✓	88%	4	الهدف الرابع		
		✓	100%	4	الهدف الخامس		
		✓	83.5%	6	الهدف الأول	3	النمو الحضري والإسكان والبيئة
	✓		62.8%	5	الهدف الثاني		
		✓	100%	2	الهدف الثالث		
		✓	100%	3	الهدف الأول	4	التعليم والتدريب والشباب
		✓	100%	3	الهدف الثاني		
		✓	87%	2	الهدف الثالث		
		✓	83%	2	الهدف الرابع		
		✓	87.1%	6	الهدف الأول	2	الصحة العامة والصحة الإنجابية
✓			49.9%	7	الهدف الثاني		
✓			32.1%	3	الهدف الأول	2	المرأة والطفولة
	✓		53.2%	2	الهدف الثاني		
	✓		72.6%	4	الهدف الأول	2	كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة
		✓	84.3%	6	الهدف الثاني		
2	4	12	-	77	-	18	المجموع
11%	22%	67%	-		-		

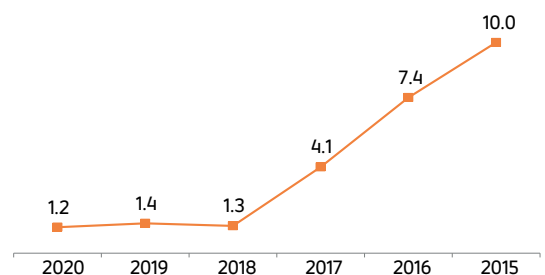
الجدول (2): بعض مؤشرات التقدم في البنية الرقمية في دولة قطر على الصعيد الدولي

م	المؤشر	المرتبة	السنة
1	الحكومة الإلكترونية	66 من أصل 193 دولة	2020
2	المشاركة الإلكترونية	77 من أصل 193 دولة	2020
3	جاهزية البنية الرقمية	38 من أصل 134 دولة	2020
4	الابتكار العالمي	70 من أصل 131 دولة	2020
5	تقييم حقوق النفاذ الرقمي	الأولى عالمياً	2020

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ووزارة المواصلات والاتصالات (وارد في: جهاز التخطيط والإحصاء، الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام 2021)

تبوء دولة قطر مراتب متقدمة عالمياً في العديد من المؤشرات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي، كما يشير الجدول رقم (2) التالي:

- مرحلة العمران الكبرى التي شهدتها قطر بدأت بالتقلص منذ عام 2020، وستشهد مستويات أكثر تواضعاً من الاستثمار في السنوات القادمة.
- حصة قطاع البناء والتشييد من العمالة التي بلغت 38% في عام 2014 بدأت تتجه إلى الانخفاض الحاد بعد عام 2020، وتقترب من الحصص المشاهدة في دول أخرى.
- قطاع النفط والغاز بدأ يشهد توسعاً محدوداً في إنتاجه نتيجة لتحسينات في الكفاءة.
- ما سبق لا يعني بأي حال من الأحوال أن التوازن في التركيبة السكانية ممكن على المدى المنظور، لهذا لا بد من التعايش

الشكل 1: معدل النمو السكاني حسب تقديرات منتصف العام خلال الفترة (2015-2020)

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، فصل السكان. تقديرات منتصف العام للسكان في قطر

خلال سعيها للحاق بركب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الرقمي (الرقمنة) الذي أصبح في ظل جائحة كورونا مطلباً مهماً من متطلبات مجتمع المعرفة في عالمنا المعاصر، الأمر الذي يعني أن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية هي التي ستكون أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد القطري الحديث. وقد تمثل سعي دولة قطر المذكور بالاستثمارات الكثيفة في هذا المجال، وفي إنجاز واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، واستراتيجية قطر للبحوث والتطوير والابتكار 2030، واستراتيجية قطر الوطنية للذكاء الاصطناعي... الخ.

وارتباطاً بما سبق، أثمرت الجهود الهادفة إلى اللحاق بركب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الرقمي (الرقمنة) عن



مع بعض مظاهر عدم التوازن والنظر إليها على أنها ميزة نسبية يمكن الاستفادة منها في تحقيق المزيد من الإنجازات التنموية من جهة واستمرار عجلة الاقتصاد بالدوران من جهة ثانية، فجدوى أي مشروع تنموي (كبير أو صغير) يقاس بعدد مستهلكيه المفترضين، وإلا سيتحول إلى عبء اقتصادي على أصحابه. بناءً عليه، قد يكون من المفيد، عند إعداد السياسة السكانية الثالثة، عدم التركيز على العوامل الخارجية لاختلال التركيبة السكانية، والمتمثلة بالجانب الكمي للعمالة الوافدة، بل التركيز على الجانب النوعي لهذه العمالة، أي تلك التي لا بد منها في عملية التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة من جهة، وتحريك عجلة الاقتصاد من جهة ثانية؛ فالعمالة الماهرة وعالية المهارة لا تسهم في تحقيق مجتمع المعرفة المنشود فحسب، بل أيضاً، وفي الوقت ذاته، تستطيع استهلاك منتجات القطاعات الخدمية المختلفة، بدءاً بالمنتجات الغذائية ومروراً بأمكن الترفيه والسياحة وصولاً إلى سوق العقارات الذي شهد توسعاً لافتاً في الآونة الأخيرة.

بناءً على ما سبق، فإن رسم الملامح العامة للسياسة السكانية الثالثة لا يتطلب أخذ الواقع السكاني، الذي تم عرض جانب منه، بعين الاعتبار فحسب، بل لا بد أيضاً من الاستفادة من المصادر التالية:

- نتائج تقييم السياسة السكانية الثانية التي بينت ضرورة صياغة غايات محورية جامعة بين مختلف مكونات كل محور من محاور السياسة السكانية الستة (السكان والقوى العاملة، النمو الحضري والإسكان والبيئة، التعليم والتدريب والشباب، الصحة العامة والصحة الإنجابية، المرأة والطفولة، كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة) مع الحفاظ على مضمون معظم الغايات التي تضمنها البرنامج السابق (ذلك أن تلك الغايات وضعت بالأساس ليتم تحقيقها بحلول عام 2030، انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية). ولعل ما يبرر هذا التوجه هو العلاقة العضوية بين مكونات المحور الواحد، وبالتالي صياغة غاية واحدة دقيقة وجامعة لكل محور.
- إضافة إلى ذلك، فقد بينت نتائج التقييم ضرورة تكرار الأهداف التي لم تتحقق في السياسة السكانية الثانية مع بعض الإضافات المرتبطة بمستجدات الواقع، وإجراء بعض التعديلات على تلك الأهداف التي تحققت إلى حد ما، سواء من حيث المضمون أم من حيث الإجراءات التي يجب أن تواكب

- التحولات والمستجدات السكانية.
- نتائج جلسات العصف الذهني التي نفذتها مجموعات العمل الست مباشرة بعد الانتهاء من تعبئة استبيان المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر في نهاية فبراير 2022، حيث قامت مجموعات العمل خلال شهر مارس 2022 بتنفيذ الجلسات المذكورة للتعرف على وجهة نظر جهة عملهم حول أهم المسائل أو القضايا أو التحديات السكانية التي يمكن أن تواجه المجتمع القطري على المدى المنظور والمتوسط، والتي تبرز وضع سياسة سكانية ثالثة تهدف إلى التدخل من أجل حلها، أو على الأقل الحد من آثارها.
- نتائج استطلاع الرأي حول أهم القضايا السكانية التي تواجه المجتمع القطري، والذي تم تنفيذه من قبل اللجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع جهاز التخطيط والإحصاء، لمدة شهرين ونصف اعتباراً من 2022/6/1م وحتى 2022/8/15 على عينة عشوائية من المواطنين والمقيمين، وذلك عن طريق إرسال رابط الكتروني لهم عبر الرسائل النصية SMS والمقابلة الشخصية عبر الهاتف.

استناداً إلى كل ما سبق، فإن المسودة الأولى للسياسة السكانية الثالثة ستتكون من وثيقتين، هما:

- الوثيقة الأولى: تتضمن الإطار لعام المطور والمضامين الأساسية للسياسة السكانية الثالثة.
- الوثيقة الثانية: هي برنامج العمل التنفيذي للسياسة السكانية الثالثة.

وختاماً: إن النجاح في تطبيق السياسة السكانية الثالثة يحتاج، بعد تبنيها وإقرارها من قبل مجلس الوزراء الموقر، إلى التنسيق بين معظم الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ برنامج عمل هذه السياسة، وذلك بما يسهم في ضمان حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته، في إطار رؤية قطر الوطنية 2030 لتحقيق التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل.

المحددات الاجتماعية للخصوبة في دولة قطر



د. شريفة نُعمان العمادي
المدير التنفيذي، معهد الدوحة الدولي للأسرة

يعود لارتفاع مستوى التعليم والوعي وتغير المفاهيم حول أهمية الاستثمار في تعليم الأبناء والتنشئة الاجتماعية السليمة. وكشفت الدراسة عن العلاقة بين عمل المرأة وارتفاع مستوى تعليمها، وبين قرار الحد من الإنجاب.

ثانياً- العوامل الاقتصادية: تتلخص في تكلفة احتفال الزواج وبناء المنزل، وذكر المشاركون أن العائلات عادة ما تتكفل بالتكاليف المصاحبة للزواج، ويميلون إلى الزواج من عائلات في نفس المستوى الاقتصادي. ولفت المشاركون إلى وجود علاقة بين تأثير تكاليف تعليم الأبناء ورعايتهم الصحية وقرار التنظيم العائلي، مؤكدين أن ارتفاع دخل الأسرة يصاحبه ميول أكثر نحو عيش حياة مرفهة مع عدد أبناء أقل. وعرج المشاركون في الدراسة إلى أنه كلما زاد مستوى الرفاهية كلما تراجعت نسبة إنجاب الأطفال، وزادت الرغبة في الاستمتاع بالحياة والسفر، مع تعزيز الشعور بالرضا مع عدد أقل من الأطفال.

ثالثاً- العوامل الهيكلية: أرجعت المشاركات في الدراسة أسباب تأخر الزواج وتراجع معدلاته، وارتفاع نسب العزوبة إلى زيادة الوعي، وارتفاع معدلات التعليم، وتغيير نمط الحياة، وسهولة الاتصال بالعالم الخارجي، بينما أرجع المشاركون السبب إلى عدم القدرة على التعارف قبل الزواج، ونشأة النساء في بيئات منغلقة، تجعلها لا تفكر بالدخول في بيئة مشابهة في عمر صغير. وتضمنت العوامل الهيكلية ارتفاع معدلات الطلاق، فوفقاً لإحصائيات عام 2019، كان العدد الإجمالي لعقود الزواج 282 عقدًا، فيما بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق 89 حالة، أي بمعدل حالة طلاق لكل ثلاث زيجات، وأرجع المشاركون هذا الارتفاع إلى عدة أسباب: منها تفضيل المرأة للاستقلالية، وتراكم الديون، وتدخل الأسرة في شؤون الزوجين، والصراع بين قيم الجيل الجديد والقديم.

رابعاً- العوامل التعليمية: أكد أغلب المشاركين على وجود علاقة بين مستوى تعليم الزوجين وبين عدد الأطفال الذين ينجبونهم، وكلما ارتفع مستوى التعليم كلما زادت الرغبة في إنجاب أطفال أقل، ولفتوا إلى إمكانية وجود علاقة كذلك بين تعليم المرأة وتوظيفها بقرار الإنجاب، حيث يتجه تركيزها نحو الاهتمام بمسيرتها المهنية أكثر من الالتزامات العائلية.

خامساً- عوامل سياسات التوازن بين العمل والأسرة: أكد المشاركون على وجود تضارب بين تحقيق التميز والنجاح وبين إنجاب الأطفال في ظل غياب سياسات العمل المرنة أو الداعمة للتوازن بين العمل والأسرة.

واقترح المشاركون في هذا الإطار ضرورة تمديد إجازة الأمومة، وتوفير دور الحضانة في أماكن العمل، وإقرار ترتيبات عمل مرنة تشجع النساء العاملات على الزواج والإنجاب، وتشجع ربات المنازل على الانخراط في النشاط الاقتصادي.

تسعى دولة قطر ودول الخليج لزيادة معدلات النمو السكاني، وذلك سعياً منها لرفع نسبة المواطنين من إجمالي عدد السكان في قطر والخليج، فمسألة الخصوبة تكتسي أهمية خاصة لديهم، على العكس من معظم البلدان العربية التي تسعى للحد من معدلات النمو السكاني لمواطنيها. وقد يؤدي انخفاض نسبة المواطنين بين مجموع السكان، وتناقص مساهمتهم في النشاط الاقتصادي إلى ظهور عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها.

وفيما يلي نعرض تفاصيل دراسة لمعهد الدوحة الدولي للأسرة، عضو مؤسسة قطر، حول «المحددات الاجتماعية للخصوبة في دولة قطر»، التي هدفت إلى تحديد العوامل التي تؤثر في انخفاض معدلات الخصوبة في المجتمع القطري، واقتراح السياسات وأفضل الممارسات والإجراءات المبنية على الأدلة العلمية بما يسهم في رفع المعدلات الحالية للخصوبة، أو الحد من تراجعها. وتبين الإحصائيات أن معدل الخصوبة شهد انخفاضات ملحوظة، حيث تراجع من 5.3 عام 1986 إلى 4.6 عام 1997 وإلى 4.5 عام 2004، ثم شهدت الأعوام الستة التالية حتى عام 2010 أكبر معدل للتراجع حيث وصل إلى 3.6 عام 2010، واستمرت معدلات الخصوبة في التراجع حتى وصل إلى 2.9 عام 2017. وتزامن مع هذا التراجع ارتفاع في معدلات الطلاق، وانخفاض في معدل الزواج لدى المواطنين القطريين. أما متوسط العمر عند الزواج الأول، فلم يشهد خلال العقدين الأخيرين تغيرات كبيرة، وإن كان اتجاهه العام يميل نحو الارتفاع.

اعتمدت الدراسة التي يجريها المعهد، والحاصلة على موافقة لجنة أخلاقيات البحوث العلمية، في شقها الأول على منهج التحليل النوعي للمقابلات المعمقة التي أجراها الباحثون مع عينة قصدية مؤلفة من 58 مواطناً قطرياً (30 من الإناث و28 من الذكور)، وجمع آراء المشاركين حول العوامل التي تؤدي إلى تراجع معدلات الخصوبة في المجتمع القطري، وسبل الحد ومن هذا التراجع. كما يتم العمل على الشق الثاني من الدراسة، وهي مرحلة المسح الكمي لتعزيز النتائج، والوصول إلى أدلة منهجية أكثر مصداقية.

عوامل تحدد قرار الإنجاب

من أبرز النتائج الأولية للدراسة من خلال مقابلات المبحوثين 6 عوامل تحدد قرار الإنجاب، التي تعود لعوامل شخصية، أو اقتصادية، وهيكلية، أو تتعلق بمنظومتي التعليم والعمل، فضلاً عن عوامل صحية.

أولاً- العوامل الشخصية: أكد غالبية المشاركين على تفضيل تحديد النسل والاكتفاء بطفلين أو ثلاثة، مع ميل الإناث لتحديد النسل أو تقليل عدد الأبناء أكثر من الذكور، وذلك نظراً لعدة أسباب: منها مسؤوليات التربية والاهتمام بالجوذة أكثر من الكم، وذلك



المناسب مع أطفالهم ورعايتهم لهم، كما أنشأت حساباً لتنمية الطفل، وتقدم منحاً وإعفاءات وخصومات ضريبية للشركات التي تطبق ترتيبات عمل مرنة.

ثانياً- تجربة فرنسا: قامت الحكومة الفرنسية بدعم سياسات تسهيل الموازنة بين العمل والأسرة، أبرزها زيادة مدة الإجازة الوالدية كلما زاد عدد الأطفال، ودعم الحضانات ورياض الأطفال، وتوفير بيئة مرنة لأولياء الأمور تساعد في التوفيق بين مسؤولياتهم المهنية وبين رعاية الأسرة وإنجاب الأطفال وتربيتهم، بالإضافة إلى تقديم امتيازات مالية أكثر ملائمة مع زيادة عدد أفراد الأسرة. إذ تمنح للأبوين «منحة ولادة» قدرها نحو 950 يورو، وتقدم إعانات شهرية للطفل، وتمنح بدلات متعددة للأسر، وترتفع قيمة البدلات كلما زاد عدد الأطفال. كما تحصل العائلات الفرنسية على تخفيضات ضريبية ومساعدات مالية لتغطية تكلفة رعاية الطفل.

التوصيات

أوصينا خلال دراسة المعهد بحزمة من السياسات تنقسم إلى أربع فئات، تضمنت سياسات الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية، وسياسات الدعم المادي للزواج والإنجاب، وسياسات نشر الوعي والمعرفة بآليات رفع معدلات الخصوبة، والسياسات المتعلقة بالجوانب الصحية.

أولاً: سياسات الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية: أوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون العمل، بحيث يمنح الموظفة الحامل في جميع القطاعات (الحكومية وشبه الحكومية والخاصة) إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ستة أشهر، مع السماح بزيادة هذه المدة ستة أشهر إضافية بدون أجر، على أن تعود الموظفة إلى موقعها الوظيفي دون أي تعديل ناتج عن إجازة الأمومة، وضرورة منح الأب إجازة مدفوعة الأجر لا تقل عن أسبوع واحد.

وضرورة إلزام أصحاب العمل في كافة القطاعات الذين يبلغ تعداد موظفاتهم 20 موظفة أو أكثر، بإنشاء دار للحضانة في مكان العمل تستوعب مجاناً أطفال الموظفين والموظفات في عمر الحضانة

سادساً- العوامل الصحية: أكد المشاركون على وجود علاقة بين نمط الحياة الصحي ومعدلات الخصوبة، متفقين على أن نمط حياة الأسرة القطرية يؤثر على معدلات الإنجاب، وركز المشاركون على أهمية ممارسة الرياضة لتحسين الصحة بشكل عام، والتي تساعد في إنجاب أطفال أصحاء، بينما من الممكن أن يؤثر الكسل والسمنة سلباً على معدلات الإنجاب.

وربط بعض المشاركين نمط الحياة غير الصحي لدى الأسر القطرية من غذاء غير صحي وعدم ممارسة الرياضة بقلّة معدلات الإنجاب وارتفاع نسب العقم عند الجنسين.

ومن جانب آخر، لفتوا إلى أن التكنولوجيات البيولوجية الحديثة ساهمت في علاج العديد من حالات العقم وتأخر الإنجاب.

وأشاروا إلى أن اهتمام النساء بالرشاقة واللياقة البدنية قد يحد من قرار الإنجاب لدى النساء.

التجارب العالمية

تطرقت الدراسة إلى أفضل الممارسات والتجارب العالمية، حيث حاولت العديد من الدول الحد من تراجع معدلات الخصوبة عبر استحداث وتطبيق سياسات وبرامج ساعدت في استقرار معدلات الخصوبة، منها تجربة سنغافورة، وفرنسا، نرصد هنا فيما يلي:

أولاً- تجربة سنغافورة: أطلقت سنغافورة عام 2001 حزمة من السياسات المتعلقة بالإسكان، وأخرى تتعلق بالتوازن بين العمل والأسرة، فضلاً عن تقديم الدعم المادي والحوافز التي تشجع على الإنجاب، منها: منح أولوية الحصول على مسكن للمتزوجين، حتى أصبح أكثر من 90% من المواطنين يملكون مساكنهم الخاصة، ومنح إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة أربعة أشهر، وإجازة الأبوة الحكومية المدفوعة لمدة أسبوع، فضلاً عن منح إجازة والدية مشتركة مدفوعة من الحكومة، كما تسمح للأمهات العاملات باختيار مشاركة جزء من إجازة الأمومة مع أزواجهن.

وتمنح سنغافورة إجازة رعاية الطفل الحكومية المدفوعة وإجازة رعاية الطفل المحسنة، فضلاً عن توفير إجازة غير مدفوعة لرعاية الطفل لمن يرغب، وذلك لتمكين الآباء العاملين من قضاء الوقت



(أقل من ثلاث سنوات)، وتشرف عليها مربيات متخصصات. كما ينبغي السماح للأم الموظفة، بعد العودة من إجازة الأمومة، بالعمل بنظام الدوام الجزئي، بحيث يتناسب الأجر مع عدد ساعات العمل، والتوسع في تعميم نظام العمل عن بُعد، وإقرار أنظمة محاسبية لتقييم العمل على أساس الإنجاز بدلاً من ساعات الدوام.

ثانياً: سياسات الدعم المادي للزواج والإنجاب: أوصت الدراسة بضرورة إنشاء صندوق للزواج، يقدم دعماً مالياً للمتزوجين الجدد وللمن ينوي الزواج، تتناسب قيمته مع الوضع المادي للزوجين، بحيث ترتفع قيمة المكافأة كلما كان دخلهما أقل. وضرورة إنشاء صندوق لتنمية الطفل يقدم إعانات شهرية ترتفع قيمتها كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة. ومنح العائلات مساعدات مالية لتغطية تكاليف رعاية الأطفال، وخاصة تكاليف الحضانات ورياض الأطفال والمدارس الخاصة. مع ضرورة التوسع في إنشاء قاعات الأفراح لتشمل جميع مناطق الدولة، والارتقاء بالخدمات المقدمة فيها، بحيث تتحمل الدولة نفقات الطعام والضيافة، وتشجيع إقامة حفلات الزواج الجماعية في هذه القاعات. وتسهيل الإجراءات الخاصة بتأمين مساكن للمتزوجين الجدد وتسريعها، وإعفاء هؤلاء من تسديد قسم من القرض الخاص ببناء المسكن، وزيادة القسم المعفى كلما زاد عدد الأبناء.

ثالثاً: سياسات نشر الوعي والمعرفة بآليات رفع معدلات الخصوبة: أوصت الدراسة بضرورة تنظيم حملات توعية تعليمية وثقافية عبر وسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وإدراجها في الأنشطة المدرسية، ومنظمات الشباب، وخطب أئمة المساجد ومراكز الاستشارات العائلية... وغيرها، على أن يركزوا على نشر الوعي حول الحاجة لزيادة أعداد المواطنين وزيادة نسبتهم بين مجموع السكان، ورفع مستويات مساهمتهم في النشاط الاقتصادي، من أجل تعزيز إمكانيات الوطن وتقدمه ورفعته، ولتجنب الأخطار الناجمة عن الاعتماد الزائد على العمالة الأجنبية بوجه عام.

وعن ترك الأطفال تحت رعاية العمالة المنزلية بوجه خاص، وضرورة تطوير الطريقة التقليدية في الزواج باتجاه إتاحة فرصة كافية للتعرف بين الشريكين المقبلين على الزواج، بغية التأكد من أن كلا منهما يناسب الآخر، فضلاً عن أهمية التشجيع على ممارسة الأنشطة الرياضية المتنوعة، ولاسيما للإناث، والتوعية بأنظمة الغذاء الصحية والتشجيع على اتباعها بعرض نماذج وتجارب ناجحة، وضرورة شرح المستجدات الدولية والمحلية التي تستدعي تغيير أدوار أفراد الأسرة، وضرورة تعاون الزوجين في أداء المسؤوليات الأسرية.

رابعاً: السياسات المتعلقة بالجوانب الصحية: أوصت الدراسة بضرورة إنشاء لجنة متخصصة برئاسة وزارة الصحة العامة وعضوية الجهات الطبية والصحية سواء كانت خدمية أم بحثية لدراسة بيانات الخصوبة من واقع الملفات الصحية، والإحصاءات ذات الصلة، وتقديم خطة عمل وطنية لمعالجة أوجه الخلل في هذا الصدد.

وختاماً.. نوصي بضرورة التوسع في إجراء البحوث والدراسات حول القضايا السكانية والأسرية في الدولة، وإعادة إجرائها دورياً ونشر نتائجها على أوسع نطاق ممكن، لمساعدة الجهات المعنية على اتخاذ القرارات المناسبة، ولتعريف الجمهور المستهدف بالواقع الفعلي للقضايا المذكورة بعيداً عن الشائعات والمبالغات المحتملة. ونشدد على ضرورة التوسع في إنشاء مراكز متخصصة لتأهيل المقبلين على الزواج، يشرف عليها متخصصون في علم النفس والتربية وعلم الاجتماع، تنظم دورات تدريبية إلزامية، ولا يتم عقد القران إلا بعد اجتيازها، وإلزام المقبلين على الزواج بالتقيد بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج، وعدم عقد القران إلا بعد التأكد من تمتع الطرفين بالشروط الصحية المناسبة للزواج والإنجاب. ولازلنا نعمل مع الفاعلين الوطنيين في توسيع قاعدة الأدلة في هذا المشروع بالتعاون مع جهاز التخطيط والإحصاء لإجراء مسح كمي شامل للعوامل الاجتماعية للخصوبة في قطر، ومن ثم يمكن تطوير التوصيات وجعلها أكثر تركيزاً بما يتلاءم مع الاحتياجات الواقعية على المستوى المجتمعي.

أنشطة وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان

مشاركة دولة قطر في اجتماعات الدورة الـ (55) للجنة السكان والتنمية التابعة للأمم المتحدة، حول "السكان والتنمية المستدامة"، نيويورك، الفترة (25 - 29) أبريل 2022

شاركت دولة قطر في اجتماعات أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجنة السكان والتنمية التابعة للأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة (25 - 29) أبريل 2022، بوفد رفيع المستوى برئاسة سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، رئيس اللجنة الدائمة للسكان ورئيس جهاز التخطيط والإحصاء. والسيد عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان.

وقد تضمن جدول أعمال الدورة العديد من القضايا الهامة. أتت في مقدمتها مناقشة البند الرئيسي الخاص بالدورة حول «السكان والتنمية المستدامة» ومتابعة الإجراءات والمسااعي التي تم اتخاذها لتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

وتحدث عدد من قادة المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة بالقضايا السكانية، مستعرضين الملامح الأساسية التي تضمنتها التقارير الأمامية التي تصدرها مؤسساتهم، كلٌ فيما يخصه من الجوانب المتعلقة بالسكان حول العالم، وأبرزها:

- المشكلات السكانية التي كانت تعاني منها شعوب الدول النامية في السابق ظهرت مرة أخرى أكثر حدة مع تفشي جائحة كوفيد - 19، وتجدد الصراعات حول العالم.

- في عام 2021، بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي، إلا أنه بدأ يتضرر بشدة نتيجة للاضطرابات والصراع الجاري في أوكرانيا، الأمر الذي نتج عنه انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع أسعار الطاقة في كثير من البلدان.

- تفاقم مشكلة الفقر وعدم المساواة بين القطاعات المختلفة.

- التمييز ضد المرأة، وعدم مساواتها بالرجل.

- النمو السكاني المطرد، وارتفاع نسبة الشيخوخة.

- التدهور البيئي، وأزمة المناخ.

وقد أكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، خلال كلمته، أن دولة قطر ظلت تولي أهمية خاصة للعامل السكاني من خلال مشروعها ونهجها المتواصل لبناء مجتمع متقدم، والمستمد من رؤية قطر الوطنية 2030 التي ترمي إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في المتغيرات السكانية والمسائل المرتبطة بها، عبر مجموعة من الخطط والبرامج التنفيذية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة أفضل لسكان دولة قطر، مضيفاً بأن هذا النهج ساهم في تحقيق إنجازات مهمة في مجالات الاقتصاد وال عمران والبنية التحتية والرقمية والصحة والتعليم، وغيرها من المجالات الحيوية، التي مكنت دولة قطر من تبوء المرتبة 45 من بين 189 دولة في دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2020.

واستعرض سعادته العديد من إنجازات دولة قطر في مجال السكان والتنمية، حيث بلغ معدل المشاركة في قوة العمل 88.2%،

وهو من أعلى المعدلات في العالم، كما لم يتجاوز معدل البطالة 0.1%، وهو أيضاً من أدنى المعدلات في العالم، مشيراً إلى سعي دولة قطر المستمر لتحسين ظروف أكثر من مليوني شخص من العمالة الوافدة مع أسرهم، وتوفير حياة كريمة لهم، إضافة إلى تقدم وتطور دولة قطر في العديد من المجالات، وفي مقدمتها مجال القطاع الصحي، والتعليمي، والتركيز على تعليم المرأة وجعلها عنصراً فعالاً ومشاركاً ضمن منظومة العمل الوطني، منوهاً إلى الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده دولة قطر في العقود الأخيرة، الذي ساهم في تحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة، أدت بدورها إلى رفع مستوى مداخل الأفراد.

وتأتي مشاركة اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر في هذه التظاهرة الدولية من منطلق تفعيل عنصر الشراكة والتعاون الدوليين الذين يربطان اللجنة بالمؤسسات الدولية، وتبادل التجارب الدولية في مجال العمل السكاني والتخطيط الاستراتيجي المستقبلي.

وفي ختام كلمته، أعرب سعادته عن تطلع دولة قطر ورغبتها في مواصلة العمل مع لجنة السكان والتنمية، والسعي لتعزيز أطر الشراكة معها في شتى المجالات المتعلقة بالسكان والتنمية.

وتقدم المتحدثون ببعض التوصيات، أهمها:

- الإشارة إلى أن تركيز الدورة على النمو الاقتصادي المستدام والشامل يؤكد على ضرورة تضمين الاعتبارات السكانية في استراتيجيات التنمية الوطنية.

- الاستفادة من العائد الديمغرافي الذي يميز التركيبة السكانية في كثير من الدول النامية.

- إلغاء القوانين والأعراف الاجتماعية التمييزية التي تعيق عملية تقدم المرأة وعدم مساواتها بالرجل.

- ضرورة تمكين النساء والشباب.

ثانياً: مشروع قرار الدورة:

في نهاية الدورة، تم اعتماد مشروع قرار الدورة الموسوم بـ

"السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع".

وقد صيغت حيثيات إعداد مشروع القرار المذكور من خلال التوصيات الصادرة عن العديد من التقارير والمؤتمرات التي عقدتها المؤسسات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالقضايا السكانية، وتضمن مشروع القرار العديد من التوصيات التي طالبت الدولة من خلالها الدول الأعضاء بأهمية العمل بها من أجل تحسين وضع الإنسان على كوكب الأرض، ورؤية ثمرات تحققها في تقرير «حالة سكان العالم» للدورة القادمة رقم 56 - سنة 2023. وفي هذا الإطار، يؤكد مشروع القرار على الحق السيادي للدول في تنفيذ تلك التوصيات بما يتفق مع القوانين والاحترام الكامل للقيم الدينية والثقافية والأخلاقية لشعوبها.

ونورد في الجدول التالي أبرز توصيات مشروع القرار المشار إليه، والإنجازات التي حققتها دولة قطر حيال بعضها، والإجراءات المستقبلية المُرتقب اتخاذها بشأن السير في ذات الاتجاه.

م	التوصيات	الوضع الحالي بشأنها بدولة قطر	الإجراءات المرتقب إجراؤها في المستقبل
1	تعزيز قدرات المنظومة الإحصائية بالدولة	يتولى جهاز التخطيط والاحصاء، إلى جانب بعض الجهات الحكومية الأخرى، عملية تعزيز قدرات المنظومة الإحصائية في الدولة: فوفقاً لقانون الإحصاء رقم (2) لسنة 2011، يعتبر الجهاز الجهة الرسمية المنوط بها عمليات جمع وإنتاج البيانات الإحصائية الرسمية ونشرها. وسعيًا لتعزيز تلك القدرات، قام الجهاز مؤخراً بإعداد تصور لإنشاء قاعدة بيانات مركزية، وحالياً هنالك جهود للاطلاع على تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال لبناء تلك القاعدة.	سيتم بناء القاعدة المذكورة وفقاً لآخر وأحدث المعايير العالمية
2	القضاء على الفقر بجميع أشكاله	لقد قضت الدولة على الفقر بمختلف أشكاله، وساهمت في ذات الوقت بتحسين حياة مئات الآلاف من الأسر حول العالم.	وفقاً للتقارير المتعلقة بأداء دولة قطر في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة التي يصدرها الجهاز سنوياً، فإن الدولة تضي قدماً في المساهمة في تحقيق هذا الهدف على المستوى العالمي.
3	توفير الحماية الاجتماعية لكبار السن	تولي الدولة عناية خاصة برعاية كبار السن، حيث توفر لهم العناية الصحية اللازمة والإعانات المالية والسكن المناسب من خلال برامج الضمان الاجتماعي .	تتضمن كل من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2017 - 2022)، والسياسة السكانية الثانية (2017 - 2022) مؤشرات لتحقيق هذا الهدف، كما سيتم تضمينها في السياسة السكانية الثالثة (2023-2028).
4	إتاحة الفرص للجميع للحصول بشكل عادل وفيسر على اللقاحات والعلاجات وغيرها المتعلقة بجائحة كوفيد-19.	تصدي القطاع الصحي باقتدار لجائحة كورونا (كوفيد 19)، حيث وفر اللقاحات والعلاج اللازم لجميع المواطنين والمقيمين بالدولة بالمجان.	
5	النهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة، وتعزيز قدرات كبار السن.	شهد القطاع الصحي تقدماً كبيراً في هذا المجال، حيث تولي الدولة عناية خاصة بصحة كبار السن من المواطنين والمقيمين.	تتضمن كل من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2017 - 2022)، والسياسة السكانية الثانية (2017 - 2022) مؤشرات لتحقيق هذا الهدف، كما سيتم تضمينها في السياسة السكانية الثالثة (2023-2028).
6	تهيئة الظروف لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومطرّد يشمل الجميع.	مع النمو الاقتصادي المشهود لدولة قطر، بلغ معدل المشاركة في قوة العمل 88.2%، وهو من أعلى المعدلات في العالم، ولم يتجاوز معدل البطالة الـ 0.1%، وهو من أدنى المعدلات في العالم.	تتضمن كل من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2017 - 2022)، والسياسة السكانية الثانية (2017 - 2022) مؤشرات لتحقيق هذا الهدف، كما سيتم تضمينها في السياسة السكانية الثالثة (2023-2028).
7	تمكين المرأة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون ذلك.	سنت الدولة التشريعات التي تضمن للمرأة حقها كاملاً في مختلف المجالات كحق الذكر، حيث نصت المادة الثانية من القانون رقم (25) لسنة 2001 على أن يكون التعليم إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال (ذكوراً وإناثاً) من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية، وحالياً فإن عدد الطالبات في الجامعة يفوق عدد الطلاب، وفي سياق متصل، عرف المجتمع القطري انفتاحاً سمح بزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد النظامي وغير النظامي، ودعم حق المشاركة في الترشيح والانتخاب، وبالتالي زيادة تمثيل المرأة في العملية السياسية والحياة العامة، كذلك عملت الدولة على حماية المرأة والقضاء على العنف ضدها.	تتضمن كل من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2017 - 2022)، والسياسة السكانية الثانية (2017 - 2022) مؤشرات لتحقيق هذا الهدف، كما سيتم تضمينها في السياسة السكانية الثالثة (2023-2028).
8	تمكين الشباب	سعيًا وراء تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في المجتمع، توفر الدولة كل الإمكانيات الصحية والتعليمية والاقتصادية اللازمة لذلك، وتتيح فرص العمل المناسبة لهم. وأنشئت وزارة الرياضة والشباب التي تعنى بشؤونهم وأنشطتهم الرياضية والثقافية، حيث أقنت لهم العديد من المنافذ التي تقدم لهم تلك الخدمات.	تتضمن كل من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2017 - 2022)، والسياسة السكانية الثانية (2017 - 2022) مؤشرات لتحقيق هذا الهدف، كما سيتم تضمينها في السياسة السكانية الثالثة (2023-2028).
9	دعم العمال المهاجرين	عملت دولة قطر ولا تزال تعمل لتحسين ظروف أكثر من مليوني شخص من العمالة الوافدة مع أسرهم وتوفير حياة كريمة لهم، من خلال إصلاح قوانين العمل، مثل إلغاء تأشيرات الخروج للمقيمين في البلاد، والسماح للموظفين بتغيير جهات عملهم بحرية، وتحديد حد أدنى للأجور، والإعلان عن إنشاء 14 مركز تأشيرات لقطر في البلاد المصدرة للعمالة، لضمان عدم استغلال العمال في بلدانهم الأصلية، وإنشاء صندوق لدعم العمال وتأمينهم مما يضمن لهم الرعاية ويوفر لهم حقوقهم، بالإضافة إلى بيئة عمل صحية وأمنة	
10	دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	أنشأت الدولة، ممثلة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، منصات وبوابات إلكترونية سعيًا للتحول الرقمي في المعاملات ووصولاً إلى ما يسمى بالمدن الذكية، فهناك على سبيل المثال: - بوابة حكومي - منصة الخدمات الحكومية - بوابة البيانات المفتوحة	

الاعلامية المناسبة (تويتر- انستغرام...الخ..). للتعريف بالسياسة والقضايا السكانية لدى فئة الشباب والطلبة، وتكليفهم بعمل، وعرض اقتراحات وآليات تطوير للجانب الاعلامي.

اللجنة تشارك في احتفال جهاز التخطيط والإحصاء باليوم القطري للأسرة

جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

الإذخوة والأخوات الأفاضل مع اقتراب
"يوم الأسرة في دولة قطر"
الذي يتم إحياءه في 15 أبريل وتزامن هذا العام مع
ليلة القرننقوه
منتصف شهر رمضان المبارك
نسعدنا مشاركتكم في الاحتفال بهاتين المناسبتين من خلال

تصويركم لمقطع فيديو قصير
لأطفالكم يتحدثون عن الأسرة وحجتهم
لوالديهم وإخوتهم والعائلة

تصوير أفقي وبدون
استخدام فلاشر بصرية
المدة
دقيقة
صوت واضح بالعربية
العامة أو الإنجليزية

إرسال الفيديو مع ذكر اسم الطفل إلى واتساب جهاز التخطيط
والإحصاء على الرقم 66722063 في موعد أقصاه الجمعة 15 أبريل
وسيقم جمع الفيديوهات المرسله في مقطع واحد يُنشر على
منصات التواصل الاجتماعي

وكل عام وأنتم بخير

يحتفل جهاز التخطيط والإحصاء يوم 15 أبريل من كل سنة باليوم القطري للأسرة، وذلك تبعا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993. وتمت إضاءة مبنى جهاز التخطيط والإحصاء باللون الأخضر احتفالاً بهذه المناسبة التي تشكل فرصة للتأكيد على أهمية تماسك الأسرة باعتبارها النواة الأساسية في بناء المجتمعات والحضارات.

وقد انبثقت فكرة الاحتفال بيوم الأسرة في قطر على هامش مؤتمر الأسرة العالمي، الذي استضافته دولة قطر عام ٢٠٠٤، وبمناسبة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة، حيث دعت صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، في اختتام المؤتمر إلى ضرورة الاحتفال بيوم الأسرة، واقترح المجلس الأعلى للأسرة حينها يوم 15 أبريل من كل عام للاحتفال بهذا اليوم، وقدم اقتراحه بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء الموقر الذي وافق على الفكرة الرائدة عام 2011 على أن يكون يوم الأسرة في قطر هو الخامس عشر من أبريل من كل عام.

وينص الدستور الدائم لدولة قطر في المادة 21 على أهمية الأسرة كأساس للمجتمع، وعلى أن قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن. وبدورها نصت القوانين والقرارات المستلهمة من الدستور على آليات وسبل تنظيم الوسائل الكفيلة بحماية الأسرة، ودعم كيانها وتقوية أواصرها، والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها.

ويعتبر الاحتفال بهذا اليوم فرصة سانحة لتعزيز الوعي بدور الأسرة في المجتمع القطري، وزيادة المعرفة بالعوامل الاجتماعية

اللجنة الدائمة للسكان تعقد اجتماعها الدوري الأول يوم 15 يونيو 2022 بعد إعادة تشكيلها



افتتح هذا الاجتماع سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، حيث توجهه سعاداته بالشكر والعرفان لأعضاء اللجنة السابقين على قيامهم بمهامهم على أكمل وجه، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تحقيق الكثير من الأهداف.

وقد ناقش أعضاء اللجنة بنود جدول الأعمال، حيث عرض سعادة رئيس الجهاز ورئيس اللجنة على أعضاء اللجنة قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (11) لسنة 2009 بإعادة تنظيم اللجنة الدائمة للسكان، وقرار رئيس جهاز التخطيط والإحصاء رقم (19) لسنة 2022 بتسمية رئيس ونائب رئيس وأعضاء اللجنة الدائمة للسكان. كما استعرض الاجتماع نتائج المرحلة الخامسة (نوفمبر 2021 - أكتوبر 2022) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر، إضافة إلى تقرير موجز حول مشاركة اللجنة الدائمة لسكان في الدورة (55) للجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والتي انعقدت في نيويورك في الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2022.

وتناقش أعضاء اللجنة حول ما تمّ تنفيذه من خطة عمل المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان لعام 2022. كما أخذت اللجنة علماً بسير العمل المتعلق باستطلاع رأي المجتمع حول قضايا السياسة السكانية الذي تنفذه اللجنة إلكترونياً بالتعاون مع جهاز التخطيط والإحصاء.

وفي نهاية الاجتماع، شكر سعادة رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة المشاركين، متمنياً لهم النجاح في مسؤولياتهم الجديدة كأعضاء في اللجنة الدائمة للسكان.

اللجنة الدائمة للسكان تنظم حصصاً تدريبية لطلبة قسم علم الاجتماع بجامعة قطر خلال الفترة 5 - 8 يونيو 2022

في إطار تنفيذ بنود اتفاقية التعاون المشترك الموقعة يوم 2018/9/12 بين اللجنة الدائمة للسكان وجامعة قطر، نظمت اللجنة الدائمة للسكان خلال الفترة 5 - 8 يونيو 2022 حلقات تدريبية لطلبة قسم علم الاجتماع بجامعة قطر، شملت مواضيع متخصصة في السكان والتنمية تغطي محورين: محور نظري اهتم ببعض الجوانب المفاهيمية للدراسات السكانية، السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)، ومحور تطبيقي اهتم بالتعريف باللجنة الدائمة للسكان (مهامها ودورها ورؤيتها وإنجازاتها وطريقة عملها...).

وقراءة في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020، علاوة على تدريب عملي حول مقارنة جداول من تعدادي 2010 و 2020، وكتابة تحليل مبسط حول أحد المواضيع، والتدريب على كيفية تحويل البيانات الإحصائية إلى أشكال بيانية.

كما قام الطلبة المتدربون بتقديم اقتراحات حول أنجع الوسائل

الخمسسين لإنشاء الأمم المتحدة: وقد تم إعلان منهاج عمل ييجين حول تمكين المرأة والنهوض بها، بطريقة تكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتها في المجتمع وفقاً لتطلعاتها، حيث تم اقرار الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات ومنها رصد وتقييم التقدم المحرز في تمثيل المرأة من خلال جمع وتحليل ونشر البيانات الكمية والكيفية بانتظام عن المرأة والرجل على جميع المستويات، وإقامة آليات داخل الهياكل الحكومية لرصد التقدم المحرز في هذا الميدان، وعليه التزمت دولة قطر بإصدار تقرير إحصائي للمرأة والرجل يتم فيه تشخيص مدى التباين بين الذكور والإناث في المجالات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والاقتصادية، والسياسية وتقييم التقدم الذي أحرزته الدولة في مجال تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

وبناء على ذلك يتم اصدار تقرير دوري كل سنتين لرصد التغيرات في المجالات المذكورة، حيث يتم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة كالسجلات والمسوح والتعدادات، وهو نتاج تعاون بين جهاز التخطيط والإحصاء ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. ومنذ 2004 يصدر الجهاز تقريراً متعلقاً بإحصاءات النوع الاجتماعي: " المرأة والرجل في دولة قطر (صورة إحصائية)"، وهو ثمرة تعاون بين المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وجهاز التخطيط والإحصاء يستهدف على وجه الخصوص صانعي القرار والمخططين للبرامج العاملين في الأجهزة الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية والجامعات ومراكز البحوث ووسائل الإعلام.

• مسح إنفاق ودخل الأسرة

ويستند التقرير الذي يصدره جهاز التخطيط والإحصاء على بيانات مسح بالعينة للظروف المعيشية وإنفاق ودخل الأسر الشهري. وقد أجري في دولة قطر على مدار عام كامل في الفترة من 20 سبتمبر 2012 إلى 19 سبتمبر 2013 من أجل قياس الانطباع لدى المبحوثين في جميع مواسم العام. والجدير بالذكر أن الجهاز يقوم بعمل مسح جديد ستظهر نتائجه قريباً. يهدف هذا المسح إلى متابعة مستوى المعيشة والرفاهية، وقياس كفاءة المساهمات الحكومية في الظروف المعيشية للأفراد، وقياس مدى عزم الأفراد على التغيير نحو الأفضل بالنسبة للرفاهية وظروف العيش، وقياس الوضع الذاتي للفرد بالنسبة للظروف المعيشية. ولقد مكن هذا المسح من توفير مجموعة من المؤشرات الرئيسية والتفصيلية بلغت حوالي (65) مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً (مؤشرات الرضى الرئيسية وعددها 12 مؤشراً، ومؤشرات الرضى الفرعية وعددها 53). وتمثل هذه المؤشرات النظرة الشخصية الذاتية للقطريين عن الظروف المعيشية ومدى رضى الناس عن مختلف مكوناتها. كما يصدر جهاز التخطيط والإحصاء بشكل دوري كل سنتين سلسلة من الإحصاءات الاجتماعية التي تمت إلى الأسرة بالعديد من الصلات والتي توضح التغيرات في الجوانب الاجتماعية خلال فترة زمنية لعشر سنوات كالسكان والمساكن والصحة والتعليم والثقافة وتمكين المرأة وغيرها، وذلك استناداً إلى مصادر رئيسية للبيانات والمؤشرات المختلفة منها السجلات الإدارية للجهات ذات العلاقة والمسوح، والتعدادات.

والثقافية والديمقراطية المؤثرة فيها. وهو ما يقوم به جهاز التخطيط والإحصاء من خلال عرضه لنتائج المسوح والتعدادات السكانية، وتوفير العديد من المواضيع الإحصائية، كنتاج مسح قياس الأسر المعيشية والإحصاءات الحيوية (كالزواج والطلاق)، وإحصاءات المرأة والرجل، والمؤشرات التي توفرها كمعالم لبلوغ الأهداف القريبة والبعيدة المدى لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر والأفراد في المجتمع على حد سواء. ومن أجل المساهمة في رصد واقع الأسرة القطرية وأوضاعها المختلفة من حيث الحجم وأنماط بنائها وأشكال العلاقات المتبادلة بين عناصرها، وأوضاعها المعيشية، علاوة على التحديات التي تواجهها، يقوم جهاز التخطيط والإحصاء بتوفير مواضيع إحصائية هامة بالشراكة مع وزارات ومؤسسات متعددة. وهي مواضيع تحظى بالاهتمام الواسع في مجالات الدراسات السكانية والاجتماعية. وتعرف الأسرة القطرية مجموعة من التغيرات الناجمة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي يشهدها المجتمع القطري. ومن أجل المساهمة في رصد واقعها وأوضاعها المختلفة من حيث الحجم وأنماط بنائها وأشكال العلاقات المتبادلة بين عناصرها وأوضاعها المعيشية علاوة على التحديات التي تواجهها يقوم جهاز التخطيط والإحصاء بتوفير مواضيع إحصائية هامة متعلقة بالأسرة. وهي مواضيع تحظى بالاهتمام في مجالات الدراسات السكانية والاجتماعية. والبيانات الواردة في النشرة التي يصدرها جهاز التخطيط والأسرة هي حصيلة التعاون بين جهاز التخطيط والإحصاء وبين المجلس الأعلى للقضاء وفقاً للمتغيرات المتفق عليها والمنشورة في الملاحق. كما يقوم جهاز التخطيط والإحصاء بإصدار تقارير ودراسات تهم الأسرة منها على سبيل المثال:

• الزواج والطلاق:

إحصاءات الزواج والطلاق إحدى الركائز الرئيسية للإحصاءات الحيوية التي من خلالها تتم دراسة خصائص الزواج والطلاق اللتين تحددان خصائص الأسرة في دولة قطر ومسارات المجتمع القطري حول القضايا المرتبطة بنمو السكان. وهي تستخدم كعنصر هام عند اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية الوطنية (2018 - 2022)، ومن بين هذه الأهداف بناء مجتمع آمن ومستقر في ظل حكومات ومؤسسات أسرية فعالة، ووضع سياسات والبرامج الهادفة إلى تعزيز التماسك الأسري. وتنقسم هذا البيانات إلى قسمين: يتضمن القسم الأول بيانات ومؤشرات مثل متوسط العمر عند أول زواج، ومعدل الزواج العام، وبيانات خصائص الزواج في المجتمع القطري من خلال مؤشرات الزواج الأول، وفئات أعمار الزوجين ومستواهما التعليمي. أما القسم الثاني فيركز على موضوع الطلاق في المجتمع القطري وتحتوي على بيانات خاصة بالطلاق كمعدل الطلاق العام لكل ألف من السكان، وإشهادات الطلاق حسب نوع الطلاق (رجعي، بينونة صغيرة، خلع، بينونة كبرى) ووفق فئة عمر الزوج والزوجة، وكذلك حسب مدة الحياة الزوجية وصلة القرابة، فضلاً عن إشهادات الطلاق حسب فئة العمر.

• المرأة والرجل في دولة قطر (صورة إحصائية)

جاءت إحصاءات المرأة والرجل وفقاً للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، عام 1995، وهي الذكرى السنوية



إعداد د. مصطفى خروفي
اللجنة الدائمة للسكان

خاصة أوروبا الغربية واليابان، كما أن هناك ارتفاع مستمر في معدلات الخصوبة التي تدفع إلى النمو السريع للسكان في العديد من البلدان منخفضة الدخل، وهو ما يؤثر على التقدم في التنمية.

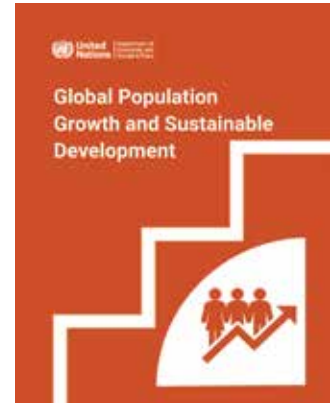
ومن المتوقع أن يتضاعف تقريباً إجمالي سكان البلدان منخفضة الدخل بين عامي 2020 و 2050. وفي هذا السياق، فإن النمو السكاني السريع يضاف إلى تحديات تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويضخم حجم الاستثمارات المطلوبة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. كما يزيد النمو السكاني السريع من صعوبة تحمل البلدان منخفضة الدخل زيادة الإنفاق العام من أجل القضاء على الفقر، والجوع وسوء التغذية، وضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية، والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى. كما ترتبط الخصوبة العالية والنمو السكاني السريع بنقص الاستقلالية والفرص المتاحة للنساء والفتيات، ولذلك يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الأهداف المتعلقة بالصحة الإنجابية والتعليم والمساواة بين الجنسين، تمكين الأفراد من اتخاذ خيارات تسهم في خفض وتيرة النمو السكاني العالمي. ويفتقر ملايين الأشخاص حول العالم، معظمهم في البلدان منخفضة الدخل، إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات اللازمة للحد من إنجاب الأطفال، حيث تكون النساء والفتيات غير قادرات على ممارسة مجموعة كاملة من حقوقهن، بما في ذلك الحقوق الإنجابية، مما يؤدي إلى مستويات عالية من الإنجاب على مدار العمر، وزيادة احتمال النتائج السيئة لكل من الأمهات وأطفالهن.

وتميل البلدان التي لا يزال عدد سكانها ينمو بسرعة إلى ارتفاع مستويات الفقر والجوع، ومواجهة تحديات خطيرة أخرى تؤثر على تقدمها في التنمية. وبسبب تأخر تطورها الاجتماعي والاقتصادي، فإن هذه البلدان غير مجهزة بشكل جيد للتخفيف من التهديدات البيئية أو التكيف معها لإنهاء الفقر والجوع، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والتعليم والحصول على العمل اللائق.

ولذلك، تحتاج اقتصادات البلدان منخفضة الدخل إلى النمو بسرعة أكبر بكثير من نمو سكانها، وهذا يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية، بالإضافة إلى الوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة والتكنولوجيا الحديثة. ويمكن للدول الغنية والمجتمع الدولي تقديم الدعم لضمان حصول هذه البلدان على المساعدة التقنية والمالية اللازمة حتى تتمكن اقتصاداتها من النمو باستخدام التقنيات التي من شأنها تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المستقبل.

إن الحصول على تقديرات دقيقة للاتجاهات السكانية والتنبؤات الموثوقة للتغيرات المستقبلية، بما في ذلك حجم السكان وتوزيعهم حسب العمر والجنس والموقع الجغرافي، أمر مطلوب لصياغة السياسات وتنفيذها، وكدليل لمساعدة البلدان في اتباع مسار نحو الاستدامة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كثيرة في البيانات المتاحة، وبالتالي، تعتبر البيانات الديموغرافية منفعة عامة أساسية ومفيدة للغاية إذا كانت متاحة للجميع.

الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، النمو السكاني العالمي والتنمية المستدامة، نيويورك، 2021



يبحث هذا التقرير النمو السكاني العالمي والتنمية المستدامة، والروابط بين النمو السكاني العالمي والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

لقد تضاعف عدد سكان العالم أكثر من ثلاثة أضعاف منذ منتصف القرن العشرين، حيث ارتفع من حوالي 2.5 مليار في عام 1950 إلى ما يقرب من 7.9 مليار في عام 2021. كما تشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن حجم سكان العالم سينمو إلى أن يبلغ ما يقرب من 11 مليار بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، حيث من المتوقع أن يستقر عدد السكان.

إن النمو الديمغرافي غير المسبوق منذ عام 1950 يرجع إلى سببين أساسيين: من ناحية، الزيادة التدريجية في متوسط طول عمر الإنسان بسبب التحسينات واسعة النطاق في الصحة العامة والتغذية والنظافة الشخصية والطب، ومن ناحية أخرى، استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة في كثير من البلدان.

إلا أن وتيرة النمو السكاني تتباطأ في العالم بشكل كبير منذ حوالي عام 1970، حيث انخفضت مستويات الخصوبة بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء العالم. ويوجد حالياً تباين كبير في مستويات الوفيات والخصوبة ومعدلات النمو السكاني حسب البلدان. وتتميز بلدان العالم بتطورات ديموغرافية مختلفة، ويلاحظ انخفاض الخصوبة إلى مستويات ضعيفة للغاية في العديد من البلدان المتقدمة.

جهاز التخطيط والإحصاء - النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية- المواليد والوفيات 2020.



تعتبر هذه البيانات حصيلة تعاون بين جهاز التخطيط والإحصاء ووزارة الصحة العامة وفقاً للاستمارات التي تم الاتفاق عليها طبقاً للقانون رقم (5) لسنة 1982 الخاص بتسجيل المواليد والوفيات. وتقدم النشرة مجموعة من التعاريف والمؤشرات والمعدلات الحيوية. كما تضم خمسة أبواب هي كالتالي:

- المؤشرات الحيوية
- المواليد الأحياء
- الوفيات
- وفيات الأطفال الرضع
- الوفيات المسجلة حسب سبب الوفاة.

وبخصوص المؤشرات والمعدلات الحيوية، تقدم هذه النشرة معدل المواليد الخام، ومعدل الخصوبة العام، ومعدل الخصوبة العمرية، ومعدل الخصوبة الكلية، ومعدل الإحلال الإجمالي، ومتوسط عمر المرأة عند الإنجاب، ومعدل الوفيات الخام، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، ومعدل وفيات الأطفال بعد حديثي الولادة، ومعدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة.

جهاز التخطيط والإحصاء - التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020



يقدم هذا التقرير النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت من أجل تلبية احتياجات الوزارات والهيئات والمخططين ومتخذي القرار والباحثين والدارسين لخدمة خطط التنمية الشاملة تحقيقاً لرؤية دولة قطر 2030. ويعتبر التعداد عملية إحصائية شاملة خلال لحظة زمنية معينة، كما تمثل بيانات التعداد قاعدة رئيسية لإحصاءات السكان والمساكن والمنشآت. وتعداد 2020 هو التعداد السادس في

سلسلة التعدادات السكانية في دولة قطر، حيث تم استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنفيذه خلال جميع مراحلها، وتم إصدار نتائجه في وقت قياسي. وتبرز أهمية بيانات التعداد في المجالات التالية:

- الخطط التنموية، فهي تصلح كأساس لكافة المستويات التخطيطية المتعلقة بالسكان والمساكن والمنشآت.
- تقييم مدى توفر الخدمات الأساسية للأسرة، وتحديد المناطق التي في حاجة إلى هذه الخدمات، ووضع الأولويات في الخطط للعناية بها.
- المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بالقوى العاملة والخصائص الأخرى لها، والجوانب المتعلقة بالتعليم والتدريب ومستوياتها الحالية والمتوقعة للسكان، والسياسات الوطنية اللازمة في هذا المجال.
- يوفر إطاراً متكاملًا لأسر المجتمع، حيث يتيح اختيار العينات لإجراء البحوث الميدانية المتخصصة.

وتتميز هذا التعداد باستخدام السجلات الإدارية في الجهات الرسمية بالدولة، بالإضافة إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة، حيث استخدمت أجهزة الكمبيوتر الكفية والإنترنت ومركز الاتصال الخاص بالتعداد في جمع وإدخال ومراجعة البيانات، مما أسهم في تسريع إعلان النتائج وتوفيرها للمستخدمين في وقت قياسي. وقد تم تنفيذ هذا التعداد في العام المقرر له، حيث تم البدء الفعلي لعمليات عد السكان في شهر ديسمبر 2020، متأخرة عن موعدها الذي كان مقرراً في شهر مارس 2020، بسبب الظروف التي فرضتها الإجراءات الوقائية والاحترازية للحد من الإصابة وانتشار فيروس كورونا (كوفيد 19).

وتم تقديم المفاهيم العامة للتعداد من خلال تعريف الأمم المتحدة ذات الصلة، وأهمية وطرق إجراء التعداد، وخصائص التعدادات، واستخدام بيانات تعداد السكان، واستخدام بيانات تعداد المباني، واستخدام بيانات تعداد المنشآت. واعتمدت منهجية العمل في تنفيذ تعداد 2020 بشكل أساسي على السجلات الإدارية لمختلف الجهات الحكومية بالدولة، والتي تمثل الجهات المصدرة لبيانات التعداد، وتوفير الناقص منها من خلال العمليات الميدانية. ولضمان نجاح العمل بهذه المنهجية، تم إجراء العديد من التقييمات لتحديد مدى صلاحية السجلات الإدارية المتاحة إحصائياً للاستخدام في مراحل التعداد، بالإضافة إلى إجراء برامج الاختبار والتحليل الفني للنظم الإلكترونية الخاصة بنظم المعلومات والربط الإلكتروني مع الجهات المصدرة للبيانات.

جهاز التخطيط والإحصاء - الزواج والطلاق في دولة قطر لعام 2020.

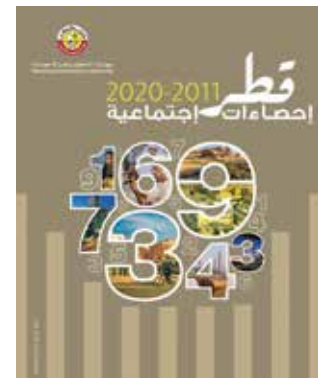


يوضح هذا التقرير تطور حالات الزواج والطلاق بمكوناتها المختلفة، كمعدلات الزواج والطلاق، ومتوسط العمر عند أول زواج، وكذلك خصائص الزواج والطلاق خلال عام 2020، وذلك للتعرف على

العوامل التي تؤثر الزواج والطلاق أو تشجع عليه، والعوامل المؤثرة في معدلات الطلاق وانعكاساتها على التماسك الأسري.

وتعد إحصاءات الزواج والطلاق إحدى الركائز الرئيسية للإحصاءات الحيوية، والتي تستخدم كعنصر مهم عند اتخاذ القرارات ووضع السياسات الرامية إلى تعزيز التماسك الأسري. كما تستخرج من هذه البيانات مؤشرات تكشف كافة الجوانب المحيطة بحالات الزواج والطلاق، والتي أخذت تحظى باهتمام كبير في مجال الدراسات السكانية والاجتماعية. يشمل القسم الأول من هذا التقرير موضوع الزواج، ويتضمن بيانات ومؤشرات، مثل متوسط العمر عند أول زواج، ومعدل الزواج العام، وبيانات خصائص الزواج في المجتمع القطري من خلال مؤشرات الزواج الأول وفئات أعمار الزوجين ومستواهما التعليمي. كما يتضمن القسم الثاني من التقرير موضوع الطلاق في المجتمع القطري، حيث يشتمل على تحليل البيانات الخاصة بالطلاق، كمعدل الطلاق العام لكل ألف من السكان، وشهادات الطلاق بحسب نوع الطلاق (رجعي، بينونة صغرى، خلع، بينونة كبرى)، ووفق فئة عمر الزوج والزوجة، وكذلك بحسب مدة الحياة الزوجية وصلة القرابة، فضلاً عن شهادات الطلاق بحسب فئة العمر.

جهاز التخطيط والإحصاء - قطر (إحصاءات اجتماعية 2011 - 2020)



يعتبر هذا التقرير الخامس من سلسلة الإحصاءات الاجتماعية الشاملة التي تلخص مسار التطور الإحصائي الاجتماعي لدولة قطر خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2020، وقد حرص جهاز التخطيط والإحصاء من خلال هذا الإصدار على إبراز المؤشرات الأكثر استخداماً في عمليتي التخطيط والتنفيذ، ويوفر التقرير البيانات والمؤشرات الإحصائية التي تهم السكان، ومعدل النمو السنوي لهم، مع أسباب التغيرات التي تمر بها الدولة، والسكان في سن العمل، وتوزيعهم على البلديات، والخدمات الصحية الوقائية والعلاجية التي توفرها الدولة للمواطنين والمقيمين، ومعدلات المواليد والوفيات، ومعدل الإحلال الإجمالي لكل امرأة، ومتوسط عمر المرأة عند الإنجاب، ومعدلات الزواج الخ، ومعدلات الطلاق الخ.

بالنسبة لقطاع التعليم، تظهر الإحصاءات انخفاضاً إيجابياً كبيراً في معدل الأمية، وارتفاعاً في عدد التلاميذ والطلبة في المراحل التعليمية (رياض الأطفال حتى الجامعة)، وتطور التعليم العالي بشكل ملحوظ موازاً مع إنشاء عدة جامعات عالمية توفر العديد من التخصصات في المجالات المختلفة، وارتفاع عدد الطلاب المبتعثين إلى الخارج، وزيادة المتدربين في المراكز والمعاهد الحكومية. ويبين التقرير تطور حجم السكان النشطين اقتصادياً مع معدلات مشاركة الذكور والإناث في كافة المهن الحرفية، ونسبة البطالة لكلا الجنسين، كما يوضح مصادر الدخل والإنفاق، وكذلك عدد المستفيدين من الحماية الاجتماعية، علاوة على بيانات تهم

قطاعات السياحة والإعلام والثقافة. بالنسبة للرياضة، يوضح التقرير زيادة عدد المنشآت الرياضية، حيث بلغ عدد المنشآت 291 منشأة رياضية خلال الفترة 2019-2020، شكلت ملاعب كرة القدم 31% منها. كما تزايد عدد الأنشطة الرياضية في الاتحادات الرياضية من 26 إلى 37 نشاطاً خلال الفترة 2010-2020، وقد نالت كرة القدم النصيب الأكبر من عدد اللاعبين لنفس العام. وأقامت دولة قطر العديد من البطولات المحلية التي تسهم في تعزيز اللياقة البدنية، حيث زاد عدد البطولات المحلية من 583 إلى 768 بطولة خلال الفترة 2013-2014 إلى 2019 - 2020، وقد شكلت بطولة الناشئين النسبة الأعلى (31%) من إجمالي البطولات المحلية، تليها العمومي 24%، ثم الصغار 18%، والأشبال 14%. وبخصوص البيئة، يوضح التقرير انخفاض استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، حيث تبين المؤشرات أن الدولة ملتزمة بمواجهة استهلاك مركبات الكربون واستبدالها بمواد أخرى لديها احتمال خفض استنفاد الأوزون. كما يبين مؤشر تحلية مياه البحر زيادة كبيرة في إنتاج المياه بين عامي 2011 و 2020، وارتفاع في طاقة معالجة تدوير مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية.

الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان السياسات السكانية العالمية 2021، السياسات المتعلقة بالخصوبة، 2022



يقدم التقرير لمحة موجزة عن مستويات واتجاهات الخصوبة العالمية منذ أوائل الستينيات، ويستكشف وجهات نظر الحكومة والسياسات المتعلقة بالخصوبة، ويعتمد تحليل الآراء والسياسات على البيانات التي تم جمعها خلال عام 2019 والمتاحة في قاعدة بيانات السياسات السكانية العالمية، مما يعكس الوضع قبل تفشي وباء فيروس كورونا 2019 (COVID-19). ثم يعرض التقرير خمس دراسات حالة لبلدان من مناطق مختلفة ولديها مستويات مختلفة للخصوبة، ويوضح بمزيد من التفصيل أصل وتطور سياسات الخصوبة الوطنية. ويلي دراسات الحالة تقييم للآثار المعروفة أو المحتملة المباشرة وغير المباشرة لوباء COVID-19 على أنماط واتجاهات الخصوبة. ويختتم التقرير باستكشاف خيارات السياسة التي قد ترغب الحكومات في اعتمادها في الظروف الحالية، ومن بين الاستنتاجات الرئيسية للتقرير:

- على الصعيد العالمي، حتى عام 2019، كانت لدى ثلاثة أرباع الحكومات سياسات تتعلق بالخصوبة. من بين هذه الحكومات، 69 حكومة لديها سياسات لخفض الخصوبة، و 55 تهدف إلى زيادة الخصوبة، و 19 تركز على الحفاظ على المستويات الحالية للخصوبة. في حين لم يكن لدى 54 حكومة سياسة رسمية للخصوبة.
- تشير البيانات إلى وجود ارتباط بين أنواع السياسات المطبقة بين عامي 2015 و 2019 ومستويات الخصوبة التي لوحظت في تلك الفترة. كما تبين أن من بين 69 دولة لديها سياسات

الأمم المتحدة (منظمة الإسكوا) - جائحة كوفيد 19 في المنطقة العربية - بيروت، 2022



اختلف مستوى الإنفاق لمكافحة جائحة كوفيد 19 في المنطقة العربية من مجموعة بلدان إلى أخرى، ولكن يلاحظ أنه ظل عمومًا أقل من المستوى العالمي. فقد بلغ معدل الإنفاق على الجائحة 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 6.22 في المائة. وسجلت أعلى مستويات الإنفاق في الدول الأغنى، لا سيما مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي أنفقت 9.69 مليار دولار. كما اختلفت مصادر الإنفاق من بلد إلى آخر، ففي تونس والمغرب مثلاً، قدم القطاع الخاص تمويلًا بقيمة 410 ملايين دولار و 5.104 مليون دولار على التوالي. كما أعادت غالبية الدول العربية ترتيب أولويات الإنفاق الوطني، أو أنشأت صناديق تمويل خاصة، في حين اعتمدت بعض البلدان الاستعانة بالمعونة الإنسانية وتمويل المانحين.

وقد كانت تُظَم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ضعيفة ومجزأة قبل تفشي جائحة كوفيد-19، حيث كانت تفتقر إلى الشمول والشفافية والاستدامة. ومن أبرز التحديات النقص الواضح في الاستثمار في هذه النظم وضعف شمولها للفئات السكانية المعرضة للمخاطر، إذ بلغت نسبة تغطية برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية أقل من 30 في المائة من مجموع السكان. وقد كانت نظم الحماية الاجتماعية ممولة في معظمها من الميزانيات الحكومية أو المساعدات الخارجية، وليس من مساهمات المستفيدين أو أصحاب العمل. وعند مواجهة أزمة كوفيد-19، ظهرت بعض الشوائب في العقد الاجتماعي بين الشعوب والحكومات، إلا أنها أتاحت فرصة تاريخية لمعالجة بعض التحديات التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية.

وتباينت مجالات الإنفاق على مكافحة الجائحة، فشملت المساعدة الاجتماعية (التحويلات النقدية، وتوفير الغذاء للمدارس، وغير ذلك)، والقروض والمزايا الضريبية (الإعفاء الضريبي، والإعفاء من سعر الفائدة، وغير ذلك)، وإعفاء العاطلين عن العمل من دفع المساهمات في التأمين الاجتماعي، ومعاشات الإجازات المرضية وغير ذلك، وتوفير دعم الأجور، والإجازة المدفوعة الأجر، والعمل عن بعد، والدعم المتعلق بالصحة (من خلال توفير اللقاحات المجانية، والفحوص، وغير ذلك)، ودعم السياسات المالية (دعم القروض الميسرة والإئتمان)، ومساندة السياسات العامة من خلال إنشاء صناديق للدعم، وإيجاد الحلول الرقمية. وفي هذا السياق، خصصت المنطقة العربية حوالي 18 في المائة من الدعم المالي للحماية الاجتماعية. وفي البلدان المستوردة للنفط، تركز الإنفاق على القطاع الصحي والتحويلات الاجتماعية الموجهة إلى فئات اجتماعية محددة، في حين أعطت البلدان المصدرة للنفط الأولوية للتخفيضات المؤقتة على الضرائب، وتمديد المواعيد النهائية للتسديد، وأوجه الإنفاق الأخرى، مثل دفع أجزاء من المعاشات للحفاظ على الوظائف.

لخفض الخصوبة، كانت 10 دول ذات معدلات خصوبة عالية في عام 2019، و 50 لديها مستويات خصوبة متوسطة. ومن بين 55 دولة لديها سياسات لزيادة الخصوبة، كانت لدى 40 دولة مستويات منخفضة من الخصوبة في عام 2019، بما في ذلك 18 دولة ذات مستويات منخفضة للغاية.

- في البلدان المتقدمة ذات النسب العالية من السكان المسنين، كان من المرجح أن يكون لدى الحكومات سياسات تهدف إلى زيادة الخصوبة. ومن بين البلدان النامية، كانت لدى ما يقرب من نصفها سياسات لخفض الخصوبة، بينما لم يكن لدى عدد منها سياسة رسمية تتعلق بالخصوبة. ومن بين أقل البلدان نموًا، التي لا يزال عدد سكانها ينمو بسرعة، كانت لعدد متزايد من الحكومات سياسات تسعى إلى خفض الخصوبة.
- قدمت الغالبية العظمى من الحكومات (أكثر من 95 في المائة، أو 98 من 103 دولة لديها بيانات متاحة في عام 2019) خدمات تنظيم الأسرة لسكانها، إما بشكل مباشر من خلال البرامج العامة، أو بشكل غير مباشر من خلال المنظمات غير الحكومية. وقد تم تقديم الدعم المباشر من قبل 80 حكومة، كما أفادت 68 منها بأنها تدعم تنظيم الأسرة بشكل مباشر وغير مباشر. بالإضافة إلى ذلك، قدمت 18 حكومة دعمًا غير مباشر فقط.
- من بين 102 دولة لديها بيانات متاحة في عام 2019، اعتبرت 88 حكومة أن خصوبة المراهقين تشكل مصدر قلق. وهو الحال لدى جميع البلدان تقريبًا في إفريقيا جنوب الصحراء، أو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي كانت معدلات خصوبة المراهقات فيها أعلى من 50 ولادة لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عامًا. وقد اعتمدت غالبية الحكومات في هذه الدول تدابير لتحسين الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين من خلال توفير التثقيف المناسب في المدرسة، ورفع معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية بين الفتيات والشباب.
- توضح دراسات عديدة العلاقة بين سياسات الخصوبة التي تتبناها الحكومات وأنماط واتجاهات الخصوبة السائدة. وتبين أن كينيا مثلاً التي كانت تتمتع بمستويات عالية من الخصوبة في الفترة 2000-2005، أصبحت أول دولة في إفريقيا جنوب الصحراء تتبنى برنامجًا وطنيًا لتنظيم الأسرة. مما ساهم في خفض مستوى الخصوبة في البلاد من 8.1 مولودًا لكل امرأة خلال الفترة 1965-1970 إلى 3.5 خلال الفترة 2015-2020. أما في الأرجنتين، حيث توافقت المستويات المنخفضة من إجمالي الخصوبة مدى الحياة مع مستويات عالية من خصوبة المراهقات، فقد ركزت السياسات الحكومية بشكل خاص على خفض معدل المواليد بين المراهقات.
- وفي هنغاريا، أعربت الحكومة عن قلقها إزاء استمرار انخفاض مستويات الخصوبة، واعتمدت مجموعة من السياسات التي تشجع صراحة على الولادة. على النقيض من ذلك، ليست لدى أستراليا سياسة رسمية لرفع مستوى الخصوبة، لكنها اعتمدت مجموعة من السياسات الأسرية التي تدعم الإنجاب وتربية الأطفال. أما في الصين، وبعد تنفيذ سياسة صارمة للطفل الواحد لمدة ثلاثة عقود، فقد غيرت السياسة مسارها في السنوات الأخيرة استجابة لمواجهة انخفاض الخصوبة وسرعة شيخوخة السكان: بحيث يسمح الآن لجميع الأزواج بإنجاب ثلاثة أطفال.
- وقد أثرت جائحة COVID-19 والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها على مستويات الخصوبة في العديد من البلدان، ولكن هذا التأثير قد يكون قصير الأجل. واستنادًا إلى الأدلة المتوفرة حول التغييرات الأخيرة، من المتوقع أن تكون تقلبات الخصوبة من 2021 إلى 2023 طفيفة نسبيًا، وأن تعود معدلات الخصوبة إلى مستويات ما قبل الوباء بحلول عام 2025 تقريبًا.



جامع المدينة التعليمية

يهدف هذا المعلم الديني البارز إلى إحياء النموذج التراثي للمسجد، الذي يجمع بين العبادة والمعرفة في مكان واحد. يقدم هذا الجامع برامج دينية وتعليمية متعددة، ويجتمع مع كلية الدراسات الإسلامية التابعة لجامعة حمد بن خليفة في رحاب مبنى ذي هندسة معمارية مستقبلية مستوحاة من الفن الإسلامي.